



الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

اللجنة القانونية

البند ٢٨ من جدول الأعمال: برنامج عمل المنظمة في المجال القانوني والبيان الموحد بسياسات وممارسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني

الترويج للبروتوكول بشأن النص الرسمي الخماسي اللغات والنص الرسمي السداسي اللغات
لاتفاقية الطيران المدني الدولي

(ورقة مقدّمة من الصين)

الموجز التنفيذي

تقدم ورقة العمل هذه لمحة موجزة عن التطور التاريخي لعمليات التصديق على البروتوكولين اللذين أضافا النصين الرسميين العربي والصيني لاتفاقية شيكاغو وعن التقدم المحرز في هذا الصدد، وتسلط الضوء على أهمية لغتي العمل العربية والصينية للأمم المتحدة والإيكاو كلغتين متساويتين في الحجية بالنسبة لاتفاقية شيكاغو. ومن أجل المضي في التشجيع على تفعيل النصين العربي والصيني لاتفاقية شيكاغو، نوصي الجمعية العمومية بأن تحت الدول المتعاقدة التي لم تصدق بعد على البروتوكولات ذات الصلة، على استكمال عملية التصديق عليها في أقرب وقت ممكن، ونطلب من الأمين العام تعزيز جهود الدعم والتوعية.

الإجراءات: الجمعية العمومية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- أ) دعوة جميع الدول الأعضاء إلى دعم وتشجيع الاعتماد العالمي "لبروتوكول بشأن تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي (الفقرة الختامية، النص العربي) (الوثيقة Doc 9664) و"البروتوكول بشأن تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي" (الفقرة الختامية، النص الصيني) (الوثيقة Doc 9722)؛
- ب) دعوة الدول التي لم تصدّق بعد على الصكوك القانونية الدولية للطيران المدني الدولي إلى التصديق في أقرب وقت ممكن على "البروتوكول بشأن النص الرسمي خماسي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي" (الوثيقة Doc 9663) و"البروتوكول بشأن النص الرسمي سداسي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي" (الوثيقة Doc 9721)؛
- ج) توجه الأمين العام بتقديم ما يلزم من مساعدة في عملية التصديق إذا طلبت ذلك الدول.

^١ قدمت الصين النسختين الإنجليزية والصينية من هذه الورقة.

الأهداف الاستراتيجية:	تتعلق ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي "معالجة اتفاقية الطيران المدني الدولي وغيرها من المعاهدات والقوانين واللوائح لجميع التحديات".
الآثار المالية:	من المتوقع أن تنفذ أنشطة الإيكاو المشار إليها في هذه الورقة في حدود الموارد المتاحة في الميزانية العادية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨ و/أو من المساهمات الخارجة عن الميزانية وفقاً لخطة أعمال الإيكاو للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨.
المراجع:	الوثيقة Doc 7300/9 "اتفاقية الطيران المدني الدولي" الوثيقة Doc 9664 - "بروتوكول بشأن تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي" (الفقرة الأخيرة، النص العربي) الوثيقة Doc 9663 - "بروتوكول بشأن النص الرسمي خماسي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي". الوثيقة Doc 9722 - "بروتوكول بشأن تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي" (الفقرة الأخيرة، النص الصيني) الوثيقة Doc 9721 - "بروتوكول بشأن النص الرسمي سداسي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي".

١- المقدمة

١-١ "اتفاقية الطيران المدني الدولي" (شيكاغو، ١٩٤٤ - "اتفاقية شيكاغو") هي معاهدة حكومية دولية متعددة الأطراف وُقعت في عام ١٩٤٤، وأرسى الأساس القانوني لنظام الطيران المدني الدولي الحديث. وفي الأصل اعتمدت الاتفاقية اللغة الإنجليزية باعتبار النص الإنجليزي هو الوحيد ذو الحجية، ولكن من خلال سلسلة من التعديلات، أُضيفت فيما بعد اللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والعربية والصينية كلغات متساوية في الحجية.

٢-١ وقد نص البند الأخير من الاتفاقية في البداية على أن اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية فقط هي اللغات المتساوية في الحجية. وفي وقت لاحق، أُضيفت الروسية والعربية والصينية كنصوص ذات حجية في السنوات ١٩٧٧ و ١٩٩٥ و ١٩٩٨ على التوالي. ودخل البروتوكول الذي أُضيفت بموجبه اللغة الروسية حيز النفاذ في عام ١٩٩٩. وفي ٢٩/٩/١٩٩٥، اعتمدت دورة الجمعية العمومية الحادية والثلاثون البروتوكول المعدّل للاتفاقية لإدراج اللغة العربية كنص رسمي، وفي ١٠/١/١٩٩٨، اعتمدت دورة الجمعية العمومية الثانية والثلاثون البروتوكول المعدّل للاتفاقية لإدراج اللغة الصينية كنص رسمي، مؤكدة أن اللغتين العربية والصينية لهما نفس الأثر القانوني الذي تتمتع به اللغات الأربع الأخرى. ويُوصى بأن تتخذ الإيكاو الإجراءات المناسبة للترويج للتصديق على البروتوكولات ذات الصلة.

٢- البروتوكولان بشأن النصين العربي والصيني وسير عملية التصديق عليهما

١-٢ أبرمت اتفاقية عام ١٩٤٤ في البداية وُفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الطيران المدني الدولي الذي عُقد في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، بالنص الإنجليزي فقط. إلا أن الفقرة الأخيرة من الاتفاقية نصت على فتح باب التوقيع على نصوص الاتفاقية باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، على أن يكون كل نص متساوٍ في الحجية. وبناءً على ذلك، تم في عام ١٩٦٨ اعتماد "البروتوكول الخاص بالنص الرسمي ثلاثي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي" في بوينس آيرس، من أجل إضفاء الحجية على النصين الفرنسي والإسباني. وفي وقت لاحق، ومن أجل إضفاء الحجية على النصوص باللغات الروسية

والعربية والصينية، تم إدخال ثلاثة تعديلات على الفقرة الختامية، إلى جانب "البروتوكول بشأن النص الرسمي رباعي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي" (الوثيقة 9217 Doc)، و"البروتوكول بشأن النص الأصلي خماسي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي" (الوثيقة 9663 Doc)، و"البروتوكول بشأن النص الأصلي سداسي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي" (الوثيقة 9721 Doc).

٢-٢ وقد دخل أول بروتوكولين من بين تلك المذكورة أعلاه حيز النفاذ. أما البروتوكولان الأخيران فسوف يدخلان حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من تاريخ استيفاء شرطين: (١) بعد أن تكون ١٢ دولة قد وقّعت عليه دون تحفظ على قبوله أو قبلته و(٢) بعد دخول البروتوكول المتعلق بالفقرة الأخيرة حيز النفاذ. وقد تم بالفعل استيفاء الشرط الأول لكلا البروتوكولين. لكن الشرط الثاني لم يتحقق بعد. وبناءً على ذلك، يتوقف بدء نفاذ البروتوكولين المذكورين أعلاه بنصهما الرسمي على بدء نفاذ بروتوكولات الفقرة الختامية لكل منهما.

٣-٢ لكن التصديق على بروتوكولات الفقرة الختامية المتعلقة بالنصين العربي والصيني تأخر بشكل كبير. فوفقاً لإحصاءات مكتب الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية في الإيكاو، فإن "البروتوكول بشأن تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي [الفقرة الأخيرة، النص العربي]" (الوثيقة 9664 Doc) لم يصادق عليه حتى الآن سوى ٧٠ دولة عضواً، مما يترك فجوة قدرها ٥٢ تصديقاً للوصول إلى الـ ١٢٢ تصديقاً المطلوبة. أما "البروتوكول المتعلق بتعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي [الفقرة النهائية، النص الصيني]" (الوثيقة 9722 Doc) فلم يصادق عليه سوى ٥٦ دولة عضواً فقط، مما يترك فجوة قدرها ٦٨ تصديقاً للوصول إلى العدد المطلوب وهو ١٢٤ تصديقاً. وبالتالي، يواجه البروتوكولان صعوبات كبيرة في استيفاء الحد الأدنى الضروري لبدء نفاذ كل منهما.

٤-٢ ويقول "البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني" دون مواربة إنه "تلاحظ بقلق استمرار بطء التقدم في التصديق على بروتوكولات التعديل المذكورة أعلاه، وخصوصاً البروتوكولين اللذين يعدلان المادتين ٥٠ (أ) و٥٦ المعتمدتين في ٢٠١٦، والفقرتين الختاميتين (المتعلقين بالنصين العربي والصيني المعتمدتين في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ على التوالي)؛ وعلى مر السنين، أعطت الجمعية العمومية الأولوية لعملية التصديق على الاتفاقية، حيث اعتمدت ما مجموعه ١١ قراراً متعلقاً بمسائل التصديق وأدخلت تنقيحات تحريرية على البيان المذكور أعلاه في مناسبات متعددة^٢. وقد تم إجراء التنقيح الأخير عملاً بالقرار رقم ٤١-٤، الذي أضاف تاريخ اعتماد البروتوكول المعدل للنصين العربي والصيني لاتفاقية شيكاغو إلى المرفق جيم، مما يعكس اهتمام الجمعية العمومية الكبير بهذه المسألة.

٥-٢ وأعرب المجلس، في ورقة العمل A42-WP/8 المقدمة إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية مرة أخرى عن قلقه إزاء التأخير في التصديق على البروتوكولين بشأن اللغة العربية واللغة الصينية، وأكد مجدداً أنه يحث الدول المتعاقدة على التعجيل بعملية التصديق عليهما. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المجلس أيضاً إلى النصين العربي والصيني لاتفاقية شيكاغو خلال جلسته رقم ٢٣٥.

^٢ قرارات الجمعية العمومية المتصلة بمسائل التصديق، "مجموعة معاهدات الإيكاو".

٣- أهمية الترويج للمصادقة على النص الرسمي العربي والصيني

١-٣ الإيكاو هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقد ذكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (٢٧٠/٧٣) الصادر في ٢٢/١٢/٢٠١٨ على وجه التحديد: "تشدد على أهمية تعدد اللغات في أنشطة الأمم المتحدة"، وفي هذا الإطار تطلب من الأمين العام أن "يواصل جهوده لكفالة التكافؤ بين اللغات الرسمية الست، وفقاً لقرار الجمعية العامة (٣٢٨/٧١)". وبالمثل، لدى الإيكاو ست لغات عمل. وفي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، اعتمدت الدورة التاسعة والعشرون والدورة الحادية والثلاثون للجمعية العمومية للإيكاو القرارين ٢٩-٢١ و ٣١-١٦، اللذين طلبا من المجلس والأمانة العامة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز استخدام اللغتين العربية والصينية تدريجياً داخل الإيكاو ومراقبة تنفيذ هذه التدابير عن كثب، بهدف جعل استخدام اللغتين العربية والصينية يصل إلى نفس مستوى استخدام اللغات الأخرى داخل المنظمة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستخدام المكثف للغة العربية والصينية في مناسبات مختلفة مثل الجمعية العمومية والمجلس والمساعدة الفنية والتدريب، فإن الاتفاقية لا يوجد بها حالياً سوى النصوص الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية كنصوص ذات حجية.

٢-٣ ومن شأن النصين العربي والصيني إذا اكتسبا الحجية أن يعززا الانتفاع بالبند الواردة في المعاهدة وأن يعززا دقتها وقابليتها للتطبيق بالنسبة للدول والمناطق ذات الصلة، وأن يوفر مراجع لغوية قانونية متسقة وموحدة للسلطات التنظيمية للطيران والمستشارين القانونيين والموظفين القضائيين في جميع الدول. وعلاوة على ذلك، سيؤدي ذلك إلى المضي في تنفيذ سياسة تعدد اللغات في الأمم المتحدة، وتحسين نظام لغات الحوكمة العالمية للمنظمة، وتعزيز الفهم والتنفيذ المتساويين للالتزامات التعاقدية بين الدول الأعضاء.

٣-٣ وبالنظر إلى الصعوبات التي تعترض عملية التصديق، يمكن للإيكاو تقديم المزيد من المساعدة القانونية والفنية، مثل تقديم مذكرات توضيحية، وإنشاء آلية مخصصة للأسئلة والأجوبة، وتنظيم حلقات عمل إقليمية لمساعدة الدول المتعاقدة على فهم خلفية هذه البروتوكولات ومضمونها وأهميتها فهماً كاملاً. وعلاوة على ذلك، فإن الاستفادة من مسارات التصديق وتجربة بروتوكولات التعديل اللغوي الأخرى يمكن أن توفر مثلاً فعالاً للعمل الحالي.

٤-٣ وينبغي على الدول المتعاقدة أن تطور إجراءاتها القانونية المحلية من منظور سلامة نظام المعاهدات والمساواة اللغوية، وأن تعجل بالتصديق على بروتوكولات التعديل هذه، وأن تعزز توحيد قواعد الطيران الدولي وقابليتها للإنفاذ.

٤- الخلاصة

١-٤ لن يؤدي التصديق على البروتوكولين المتعلقين بالنصين العربي والصيني الرسميين لاتفاقية شيكاغو إلى تعزيز نظام تعدد اللغات فحسب، بل سيمثل أيضاً خطوة مهمة نحو تعزيز إلزامية التطبيق العالمي للاتفاقية وحقوق المساواة اللغوية للدول الأعضاء. ويمكن أن تغتنم الجمعية العمومية هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها لهذين البروتوكولين اللذين يعدلان الاتفاقية، والترويج للتصديق العالمي عليهما ودخولهما حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن من النواحي القانونية والفنية والترويجية.

— انتهى —